دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية

ملخص

إن مرحلة الانتقال إلى عصر العولمة تزيد من أهمية إيجاد حل عملي وجذري لمشكلة التغير المستمر في الأسعار، الأمر الذي عجزت عنه حتى ألان الأبحاث والدراسات التي تناولت هذه المشكلة على الرغم من كثرتها.

وقد أصبح من الواضح تماما أن الآثار السلبية لتجاهل هذه الظاهرة، أو حتى المعالجة الاقتصادية والمحاسبية غير الصحيحة لها، تمتد لتهدد استمرارية المنشأة، من خلال تأثيرها، على صيانة راس المال. وقد تعددت مفاهيم المحافظة على راس المال بتعدد أساليب القياس اقتصادياً ومحاسبياً، خلال مراحل تطور الفكر المالي و المحاسبي ككل.

وقد حاولنا في هذا البحث دراسة كفاءة كل أسلوب من أساليب القياس ومفهوم المحافظة على راس المال الذي يحدده، وتحديد المفهوم الأمثل للمحافظة على راس المال في ظل التغير المستمر للأسعار، وذلك من خلال التطبيق العملي لأساليب القياس المعروفة في المحاسبة والمالية ومناقشة ومقارنة النتائج التي تم التوصل أليها.

د. مناور حداد

جامعة جادارا

عمان، الأردن.

Abstract

In stage of globalization, the inflation problem has more importance than ever. Most studies and researches have discussed this problem without any solved solution .The effectiveness of the inflation of all companies' assets and its capital need to be more careful about how to maintain the capital.

Therefore, there are so many methods to measure that capital and to maintain it .In this paper I have tried to study these methods by defining and discussing each one from inflation point of view, in order to determine which of them is suitable in practice to apply for maintaining the capital.

مقدمة

تعد حوكمة الشركات (corporate governance) من ابرز وأهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة ولافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2012 .

فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات. وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة.

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية.

ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليل ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية .

لذا جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم وأهمية ومحددات ومزايا وأهداف الحوكمة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .

مشكلة البحث

نتيجة لما حصل في العالم من انهيارات مالية لبعض الشركات العالمية الكبيرة والذي ترتب عليه إفلاس بعض الشركات العملاقة وضياع أموال وحقوق المساهمين والمستثمرين سواء الحاليين منهم أو المساهمين الجدد في هذه الشركات.

لذا كان الاهتمام بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسلم والأسرع لحماية حقوق المساهمين من الضياع ووقاية الشركات من الفساد والإفلاس.

لكل هذه الأسباب جاءت هذه الدراسة لمعالجة هذه الإشكالية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة الشركات وذلك بغرض إعادة الثقة بها .

2-محاولة التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها .

3-التعرف على عناصر ومبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي .

4-تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال .

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من أهمية الحوكمة التي يتم تناولها، كما يسهم هذا البحث إسهاما علمياً في حل القصور في بعض الجوانب بما يعزز دور الحوكمة في الشركات، كما يهتم البحث في إبراز أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية المحلية والعربية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي العام وذلك بالاستناد الى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الانترنت) المتوفرة .
ونظراً لأهمية البحث فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، شمل المبحث الأول عرضاً لتعريف ومفهوم ومحددات وأهمية وأهداف حوكمة الشركات، في حين استعرض المبحث الثاني الحوكمة في الجهاز المصرفي من خلال عناصر ومبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي بالإضافة إلى دور المصارف في تعزيز مبادئ الحوكمة، أما المبحث الثالث فقد أشتمل على دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي، واختتم البحث في المبحث الرابع الذي شمل النتائج والتوصيات والمراجع .

المبحث الأول
مفاهيم ومبادئ وأهمية وأهداف الحوكمة

أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق الشركات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في الدول التي تعمل بها هذه الشركات، وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية .

أولاً : تعريف ومفهوم حوكمة الشركات :

ظهرت في الفترات الأخيرة مصطلحات عدة مثل الخصخصة والعولمة وغيرها، والآن ظهرت حوكمة الشركات (corporate Governance) وهي من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وباتت حوكمة الشركات من أهم الوسائل الفعالة للتدخل في اقتصاديات الدول النامية تحت عناوين وبرامج الإصلاح ومتطلبات إعادة الهيكلية والاهتمام بالجودة والبحث عن عوائد اقتصادية مرتفعة لقد أصبح مفهوم حوكمة الشركات شعاراً إصلاحياً وجزء من خطاب سياسي اقتصادي للحكومات أو من يقف في مقابلها وطروحت آليات مختلفة للتعامل مع استحقاقاته الإدارية والمالية والمحاسبية وكذلك المهنية والأخلاقية، ومن هذا المنطلق أضع الموضوع على بساط البحث والتحليل.

وتجدر الإشارة إلى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل

يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم والتي سنذكر بعضها. (1)

1- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعرف حوكمة الشركات بأنها الإدارة الرشيدة سواء كانت للشركات تحديداً أو للاقتصاد بصورة عامة، بمعنى أخر عي عبارة عن مجموعة من قوانين والقواعد والنظم والقرارات والإجراءات هدفها تنظيم طبيعة ونوعية وشكل العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف وخطط الشركة

2- عبارة عن مجموعة من الحوافز تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين.

3-عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالي.

4- يسمح للمساهمين بتعيين مجلس إدارة للشركة من اجل إدارتها.

5-هي عبارة عن عدد من القواعد والتعليمات والحوافز والمراقبة هدفها خدمة المساهمين

6- الحوكمة عبارة عن مجموعة من النظم والقرارات والسياسات التي تتبعها الشركة من اجل تحقيق الجودة والتميز في اختيار الأساليب الفعالة والقادرة على تحقيق أهداف الشركة.

7- هي عبارة عن إدارة ومراقبة موارد الشركة في الجانب المالي والإداري.

8- تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.

9- هي عبارة عن نظام معين يمكن بموجبه أن تُدار وتراقب عمل الشركة من اجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة بهدف تحقيق تعظيم حجم أرباح الشركة.

10- هي عبارة عن التشريعات الحكومية التي يتعامل معها المساهمون، أي ما يقوم به المشرع لضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات الواجب تطبيقها.

11- ينظر بعضهم للحوكمة من منظور قانوني لتنظيم أشكال وأنواع التعامل بين أطراف الشركة مع بعضها البعض، وينظر آخرون للحوكمة من زاوية اقتصادية لتحقيق الأرباح، وهناك من ينظر لها من ناحية أخلاقية في طبيعة وشكل أطراف العلاقة المختلفة داخل الشركة.

12- هناك من يطلق عليها مصطلح الحاكمية، وهناك من يطلق عليها مصطلح الحكم الرشيد، والحكم الرشيد هو عبارة عن مجموعة من القواعد والأهداف والطرق المتعددة لتسيير أعمال الشركات .

13- هناك من عرف الحوكمة بأنها عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل وخارج الشركات من اجل المحافظة على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة .

بعد التوسع الذي حصل في القاعدة الاستثمارية وزيادة عدد ملاك الشركة الواحدة برزت حوكمة الشركات لمعالجة تضارب العلاقة بين إدارة الشركات والمستثمرين، أي الفصل بين إدارة الشركة وملكيتها وذلك عن طريق إضافة المديرين غير التنفيذيين لمجلس الإدارة .

إن تفعيل ممارسات حوكمة الشركات يضمن سلامة العلاقة ما بين المستثمرين والشركات من خلال التحكم المالي وحقوق التصويت للملاك بغض النظر عن كمية أسهمهم، وعلى الرغم من إضافات الأعباء المالية التي تضيفها حوكمة الشركات إلا أن لها دوراً كبيراً على نتائج ونشاطات الشركات .

وعموماً فان وجود حوكمة الشركات قد ارتبط بإصلاح وتحسين السوق المالية وتشغيل الشركات في اغلب دول العالم، ويعتبر عامل جذب واستقطاب للاستثمار الأجنبي.(2)

ففي الأردن بدأت فكرة وجود الشركات بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وفي عام 1978 تم إنشاء سوق عمان المالي، والآن لم يعد له وجود بسبب صدور قانون الأوراق المالية في عام 1997 ومن ثم إنشاء بورصة عمان كمؤسسة مستقلة.

تضم بورصة عمان أكثر من 200 شركة مساهمة، وهي تشكل أهمية كبيرة للاقتصاد الأردني، فقانون الشركات في الأردن فيه ما يكفي لمعالجة حقوق المساهمين وتحديد مسؤوليات مجالس الإدارة والتزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن ملكية أعضاء مجالس الإدارة، والقانون يفرض العقوبات على الشركات التي لا تلتزم بالإفصاح. (3)

ثانياً:- محددات الحوكمة في الشركات :-

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين. (4)

أ- المحددات الخارجية :

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتشمل هذه المجموعة:

1- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.

2- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

3 - كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.

4- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة

في سوق الأوراق المالية والتي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق.

5- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

وترجع أهمية المحدادات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب- المحددات الداخلية :

هذه المحددات تشمل :

1- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.

2- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

3- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي .

4- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

5- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .

6- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية

7- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح، وخلق فرص عمل.

ثالثاً- معايير الحوكمة :

لقد حرصت العديد من المؤسسات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة، وفي هذا المبحث سيتم استعراض بعض معايير الحوكمة وذلك من خلال منظور وجهة النظر لهذه المؤسسات على النحو التالي:

أ- معايير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (5)

حددت منظمة التعاون الاقتصادية خمسة معايير في عام 1999 ثم أصدرت تعديلا لها عام 2004 وهذه المعايير هي:

1- وجود اطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفعالية الأسواق، وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية .

2- حفظ حقوق جميع المساهمين وتشمل:

- نقل ملكية الأسهم .

- الحق في اختيار مجلس الإدارة .

- الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية .

- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة.

- حق التصويت .

3- المساواة بين جميع المساهمين، أي المساواة في التعامل بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب من حيث التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، أو الدفاع عن حقوقهم القانونية، بالإضافة إلى حقهم في الإطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات.

4- إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين مشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بذلك أصحاب البنوك والعاملين وحملة السندات والعملاء.

5- ضمان تطبيق الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح دون تأخير.

6- تحديد مهام وواجبات وهيكل مجلس الإدارة وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة ، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

وفي هذا المجال أود أن أشير إلى أن (الحكومة) لا تقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها لكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة الأزمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل الحكومة والسلطة الرقابية والجمهور.

ب- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية :

وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية : (6)

1- وضع مواثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات .

2- وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الإفراد فيها، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد بذلك .

3- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس .

4- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.

5- إيجاد صيغ واليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.

6- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا).

7- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية أو عناصر أخرى.

8- ضمان توفير وتدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ج- معايير مؤسسة التمويل الدولية :

في عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي :(7)

يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة للحكم الجيد.

1- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد .

2- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محلياً.

3-القيادة الجيدة.

رابعاً: أهداف ومزايا حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيراً من الأهداف من أهمها : (8)

1- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة وحق المسائلة للأفراد

2- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

3- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.

4- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة .

5- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

6- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية .

7- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي .

8- توفير فرص عمل جديدة .

9- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج .

10- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.

11- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

12- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة .

13- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره،

وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات، فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

المبحث الثاني

الحوكمة في الجهاز المصرفي

نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم والتكنولوجيا والمنافسة بين البنوك والمنشات غير المصرفية، ونمو الأسواق المالية جاء التركيز والاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف .

فالحوكمة في الجهاز المصرفي تعني حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وكذلك مراقبة الأداء من مجالس الإدارة والإدارة العليا للبنوك وتنطبق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة والمشتركة، ويرى بعض الخبراء بأن الحوكمة في المنظور المصرفي، تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الشفافية والعدالة والنزاهة في الأداء وتطوير مستوى الإدارة .

أولا- عناصر الحوكمة في الجهاز المصرفي :

تتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين (9)

المجموعة الأولى وتشمل الفاعلين الداخلين وهم:

-حملة الأسهم في الشركة .

-مجلس إدارة الشركة.

-مجلس الإدارة التنفيذية للشركة .

-المراقبون والمراجعون الداخليون في الشركة .

المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين والمتمثلين في :

-الأشخاص المودعين في الشركة.

-صندوق تأمين الودائع.

-الجانب الإعلامي (وسائل الإعلام) .

-شركات التصنيف والتقييم الانتمائي .

-الجوانب القانونية والتنظيمية والرقابية.

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك والتي تتلخص في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحكومة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد والقوانين والإجراءات الرقابية فقط، لكن المهم هو تطبيق هذه القواعد بشكل جيد وسليم وكذلك يجب أن تكون إدارة البنوك مقتنعة بأهمية هذه الإجراءات.

ثانيا- مبادئ وأهداف الحوكمة في القطاع المصرفي :

أصدرت لجنة بازل تقريراً حول دور الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة عن هذا التقرير عام 2005، وفي عام 2006 أصدرت لجنة بازل نسخة محدثة ومعدلة عن التقرير السابق، واهم ما جاء في هذه النسخة المبادئ التالية (مبادئ الحوكمة في البنوك) (10)

المبدأ الأول:

يجب أن يكون أعضاء مجالس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وعلى دراية تامة بالحوكمة، وقادرين على إدارة أعمال البنك وسلامة موقفه المالي، وكذلك عن صياغة إستراتيجية لعمل البنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح .

كما يوضح هذا المبدأ واجبات مجلس الإدارة اختيار وتعيين المديرين التنفيذيين الأكفاء القادرين على إدارة البنك، يضاف إلى ذلك ضرورة تشكيل لجان مثل لجنة المراجعة الداخلية، لجنة إدارة المخاطر.

المبدأ الثاني:

على مجلس الإدارة مراقبة وإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك اخذين بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وكذلك منع الأنشطة والمواقف التي تضعف الحوكمة، مثل إعطاء مزايا لبعض الأشخاص، يضاف إلى ذلك توفير الحماية المناسبة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

المبدأ الثالث:

إيجاد هيكل إداري واضح ومتكامل يسمح ويشجع على المحاسبة وتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديرين والعاملين في البنك .

المبدأ الرابع:

امتلاك المسؤولين في البنك المهارات والخبرات والمعلومات الضرورية والمهمة لإدارة البنك وفق السياسات والتوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة .

المبدأ الخامس:

استقلالية مراقبي الحسابات والرقابة الداخلية باعتبارهما جوهر الحوكمة في البنك، لان المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية مهمة جداً لسلامة البنك في الأجل الطويل. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك من أن تكون القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه .

المبدأ السادس:

تطابق سياسات الأجور والمكافآت مع أهداف إستراتيجية البنك في الأجل الطويل .

المبدأ السابع:

مبدأ الشفافية مهم وضروري للحوكمة السليمة كما يعتبر الإفصاح العام ضروريا للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدولية .

المبدأ الثامن:

على مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكلة عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

ثالثاً- أثر أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي :

لا أحد ينكر بوجود نتائج ايجابية متعددة ومختلفة للبنوك عندما تطبق البنوك الحوكمة، وفيما يلي أهم الآثار والأهمية التي تحصل عليها البنوك عند تطبيق الحوكمة.(11)

1) زيادة فرص التمويل لدى البنوك.

2) انخفاض تكاليف الاستثمار واستقرار سوق المال.

3) العمل على محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله والحد منه .

4) إن تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر والفشل .

5) إن تطبيق الحوكمة تسهم بشكل واضح الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة .

6) الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب الاستثمار وهي من أهم المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

7) تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تجنب التعثر والفشل .

8) تحسين الأداء من خلال ربط المكافآت ونظام الحوافز والأداء الجيد والمميز.

9) تبني معايير الإفصاح والشفافية مع المستثمرين والمقرضين يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية .

رابعاً- دور المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات :

تعتبر المصارف المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية عامة ومنها الشركات، هذه الاحتياجات تلعب دوراً مهماً في عمل الشركات لتحقيق أهدافها في الربح.

ويمكن توضيح دور المصارف في تعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين هما.(12)

المحور الأول :-

تعتبر المصارف رائدة في مجال تبني مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها شركات مساهمة عامة وعلى هذا الأساس فإن مبادئ الحوكمة تقلل من حجم التي قد تتعرض لها المصارف.

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة لدى المصارف يجب أن تمر في اتجاهين : الاتجاه الأول تقوده البنوك المركزية كونها المسؤولة عن مراقبة وتنظيم الجهاز المصرفي، والاتجاه الثاني تقوده البنوك ذاتها .

أما أهم الإصلاحات المطلوبة في هذا المجال فهي الفصل قدر الإمكان بين الملكية والإدارة، وتعزيز دور ومهام وصلاحيات هذه المجالس سواء في تعيين المدراء أو تشكيل اللجان . يضاف إلى ذلك إعادة عملية تقييم عمليات المراجعة وتقويتها .

المحور الثاني :-

تعزيز دور المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للشركات.

من احد الركائز الأساسية لسلامة سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات وجود نظام مصرفي سليم يوفر الائتمان والسيولة .

إن اهتمام المصارف في حوكمة الشركات يمنح الائتمان للعملاء، سواء كان في مجال الاقتراض أو أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء .

إن مراجعة السياسات الائتمانية لدى المصارف يظهر حاجات هذه السياسات إلى وجود مبادئ حوكمة الشركات ضمن أهداف المصرف نفسه، إن وجود ثقافة حوكمة الشركات ضمن المفاهيم الثقافية السائدة عند مدراء الائتمان يعتبر أمرا ضرورياً .

ومن هذا المنطلق يترتب على المصارف اعتماد الحوكمة كأحد عناصر القرار الائتماني، وان يلزم العملاء بممارسة الحوكمة لمفهوم أفضل العملاء .

كما يتطلب الأمر توعية مدراء الاستثمار في المصارف بمفهوم حوكمة الشركات

المبحث الثالث

دور الحوكمة في التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود السابقة، وخاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997،2001،2002 وتعود أسباب هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي وافتقار إدارة الشركات إلى إدارة سليمة في الرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والكفاءة ومن هذا المنطلق تحدث العديد من الخبراء

والمحللين والاقتصاديين عن آثار حوكمة الشركات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول الناشئة والدول المتقدمة على حد سواء، وفي هذا المبحث سأتناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات .

تشير الدراسات المتعددة بان الالتزام بتطبيق المفهوم الفكري للحوكمة (حوكمة الشركات) ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده المختلفة المالية والتشغيلية واستمرار النمو .

وعلى الرغم من الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير .

لقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصادات والمجتمعات .

وفي هذا المبحث سنتناول الأهمية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات.(13)

أولاً:- أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية .

لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتعظيم قيمة الشركة ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة .

وفي هذا المجال أكد (Winkler) على أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية.(14)

كما تعمل حوكمة الشركات على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة إلى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية .

ثانياً:- حوكمة الشركات والحصانة القانونية.(15)

يهتم القانونيون في حوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان ووفاء حقوق الأطراف المتعددة بالشركة وخاصة مع كبرى الشركات في الآونة الأخيرة التي تظم هذه الأطراف مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح .

فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح الحاكمة المنظمة لعمل الشركات تعد العمود الفقري لأطر وأليات حوكمة الشركات حيث ينظم القوانين والقرارات المتعلقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل.

ومن أهم هذه القوانين، قوانين الشركات وأسواق المال والبنوك والإيداع والحفظ المركزي ، والمحاسبة، والمراجعة والمنافسة ، ومنع الاحتكار، والضرائب، والعمل والخصخصة والبيئة وغيرها. وفي هذا المجال أكدت مؤسسة التمويل الدولية عام 2002 على ضرورة إصدار تشريعات لحوكمة الشركات والتركيز على دعامتين هامتين هما الإفصاح والمعايير المحاسبية السليمة .

وعلى الرغم من تعدد القوانين والتعليمات والإجراءات المرتبطة بحوكمة الشركات بين الدول إلا أن هذه الأنظمة والقوانين هي صمام الأمان لضمان حوكمة جيدة للشركات.

كما تعتبر معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبية عصب مبادئ حوكمة الشركات.

ثالثاً- حوكمة الشركات والرفاهة الاجتماعية :(16)

هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام أو الخاص والذي يرتبط إنتاجها بسلع أو خدمات لها اثر على رفاهية أفراد المجتمع، وهناك قول شائع انه إذا صلحت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل وإذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليضر أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع .

وفي ظل هذا التوجه فان حوكمة الشركات لها اثر على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، حيث توفر للأفراد الضمان في تحقيق قدر من الأرباح وضمان استقرار وتقدم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات.

نستطيع القول أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، وخاصة على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعاشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات، ونظراً للأهمية الجوهرية لحوكمة الشركات في تقدم اقتصاديات الدول فقد اهتمت هذه الدول بترسيخ القواعد والأنظمة التي تؤدي إلى استقرار أسواقها الاقتصادية .

رابعاً- الأهمية الاقتصادية لتطبيق معايير وقواعد حوكمة الشركات :-

لقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة الشركات في الوطن العربي بشكل خاص وبالدول النامية بشكل عام بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ بداية القرن الجديد في هذه الدولة بالإضافة إلى إعطاء دور القطاع الخاص في تنفيذ سياسة التنمية في هذه الدول .

ومن المعروف أن الشركات تقوم في نهاية كل عام في إعداد حساباتها الختامية وما تتطلبه من الإفصاح والشفافية عند إعداد هذه الحسابات لأن إتباع مبادئ سليمة وواضحة لحوكمة الشركات ستؤدي إلى خلق الاحتياطات الضرورية لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري والاقتصادي.

وفي هذا المجال سنلقي الضوء على أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات وفيما يلي أهم هذه المبادئ.(17)

على مجلس الإدارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والتزام الشركات للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين .

1) على أعضاء مجالس الإدارة أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين .
2) أن تتوفر الخبرات والمهارات الفنية في أعضاء مجالس الإدارة من غير التنفيذيين عند اختيارهم وتعيينهم .
3) الاهتمام في وجود محاضر اجتماعات وسجلات ودفاتر .
4) التقرير السنوي الذي يعرض على المساهمين يجب أن يتضمن أعمال الشركة ومركزها المالي، والنظرة المستقبلية لنشاط الشركة .
5) إيجاد الصيغ والأساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل سليم ومدروس .
6) ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية.
7) تتولى لجنة المراجعة الداخلية إعداد ودراسة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة .
8) تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وصحة المعلومات المحاسبية عندما تقوم في إعداد عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة .
9) يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات .
10) ضرورة الوضوح في السياسات المعلنة وخاصة فيما يتعلق ما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في حجم وتدريب وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصداقية والحرص على الحفاظ على سرية المعلومات المالية والتجارية للشركة.
11) أن حوكمة الاقتصاد تعني العمل على سد كل ثغرة قد يتسرب منها الفساد إلى المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت أم عامة .

والجدير بالذكر هذه القواعد موجه إلى الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية والى المؤسسات المالية والشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي.

المبحث الرابع
النتائج والتوصيات
أ- النتائج :

1- لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمفهوم الحوكمة ، لكن من خلال الإطلاع على التعاريف والمفاهيم المختلفة تبين أن هناك مصطلح شائع أن الاستعمال وهو الأكثر استخداما في المجالات البحثية وهو (حوكمة الشركات).

2- فأن وجود حوكمة الشركات قد أرتبط بإصلاح وتحسين السوق المالية وتشغيل الشركات في معظم دول العالم ، وقد ساعد على استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج ومكافحة الفساد.

3- وجود الشفافية وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل جيد وسليم ، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية ، تؤدي إلى سلامة الجهاز المصرفي ، بمهنى أخر أن الممارسات السليمة والصحيحة للحوكمة تؤدي إلى سلامة الجهاز المصرفي وتقليل من حجم المخاطرة التي قد تتعرض لها المصارف.

4- حوكمة الشركات لها أثر كبير على المجتمع سواء كانوا أفراد أم مؤسسات حيث توفر للأفراد قدر من الضمان والاستقرار والحياة المعيشية الجيدة من خلال الوظائف والدخول.

5- أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ستؤدي إلى محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والاجتماعي ، وإن تطبيق هذه المبادئ هو المخرج والحل لضمان حقوق المستثمرين في الشركات وأصحاب المصالح الأخرى.

ب- التوصيات والمقترحات:

1- على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة اكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم في الوطن العربي وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات.

2- ألزام الشركات بالمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات التي تتعلق بالشركة

3- تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات في أهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

4- إصدار رؤية موحده لمفهوم وعمل حوكمة الشركات في الوطن العربي.

5- سن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين في الوطن العربي للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة.

6- إنشاء قاعدة بيانات تساعد قيادات الشركات المساهمة في أداء أعمالها بكفاءة وكذلك إصدار نشرات كنوع من التوعية وإطلاع جميع المساهمين والعاملين بالشركات بأخر المستجدات في حوكمة الشركات.

المراجع والمصادر :

- أ.د حسين احمد دحدوح، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا، مجلة اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، الأردن، المجلد (11) العدد الأول، كانون الأول 2007.

- عبد الله عبد اللطيف عبد الله، دراسة مشكلات مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في الأسواق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية) .

- عامر بن محمد الحسيني، دور الشركات والمؤسسات الاستثمارية في تحسين النظم الاقتصادية، منتدى الإمارات الاقتصادية 2008.

- جليل طريف، تعثر الشركات في بعض الدول العربية وأهمية مبادئ الحوكمة، مؤتمر (لماذا تنهار بعض الشركات)، التجارب الدولية والدروس المستفادة منها،2003، مركز المشروعات الدولية، موقع على الانترنت .

- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، 2007، موقع على الانترنت .

- عبد الحافظ الصادي، الحوكمة... الحكم الرشيد للشركات 2005/ موقع على الانترنت .

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة التنمية ومؤشراتها، القاهرة دار الشروق2003، ص36 .

- جلال العبد، حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، مجلة الأسواق العربية .

- الحوكمة في المصارف 2006، 2008 موقع على الانترنت .

- محمد حتاملة، دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، موقع على الانترنت .

- محمد احمد إبراهيم، حوكمة الشركات على الأسواق المالية، موقع على الانترنت .

- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات...سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرفية، موقع على الانترنت .

- خالد إسماعيل علي، الأهمية الاقتصادية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات، الشرق، تاريخ النشر 30 يناير 2008/ موقع على الانترنت .

- د. الأخضر عزي، فعاليات الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات (إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر) المؤتمر العلمي الأول حول (حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي) جامعة دمشق- كلية الاقتصاد- سوريا- 2008.

- عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، الواقع، الطموح،/المؤتمر العلمي الأول حول (حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا/2008.

- د.زيدان محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الأول حول (حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي) جامعة دمشق-كلية الاقتصاد، سوريا/ 2008 .

- فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي حول (الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية) 2005 .